مساهمة المسؤولية الاجتماعية في ترشيد وعقلنة استغلال الموارد المائية

أ/فاطمة الزهراء نويجي – جامعة سطيف

تاريخ الارسال: 2018/01/21
تاريخ النشر: أفريل 2019

الملخص:

نعيش اليوم في عالم طالما سيرته دوافع الربح والمنافسة غير المشروعة بعيدا عن القيم الأخلاقية والمسؤولية اتجاه المجتمع والبيئة ، الأمر الذي أدى إلى ظهور عدة آراء تنادي بضرورة تضمين الدور الأخلاقي والاجتماعي للمؤسسات ضمن النشاط الاقتصادي . تهدف هذه الدراسة إلى التعرف عن مدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية في ترشيد استغلال الموارد المائية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة التوعية الدائمة بالدور الاجتماعي للمؤسسات عن طريق توجيه كافة الجهود لتوعية المجتمع لضرورة المحافظة على هذا المكسب ألا وهو المورد المائي.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية للشركات ، ترشيد استغلال الموارد المائية.

Abstract:

This study aimed to determined the contribution of social responsibility on the rational using of water.

The study concluded that the company contributes to the development of their communities through the promotion of its social commitment to everything possible to exploit resources in a rational way, and the continuous improvement of production conditions in ways that protect and preserve the environment, including the protection and rational use of water resources.

The study recommended the need for permanent education to turn the company's management in their responsibility towards society, by directing all efforts to educate the community to the need of maintaining the water resource.

Key words: corporate social responsibility, rational use of water resources.

مقدمة:

لعل ما تفتضيه التنمية المستدامة في الوقت الراهن هو تحسين ظروف المعيشة لجميع أفراد المجتمع دون استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل ، بالإضافة إلى تطوير هذا الكوكب شرط تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها.

إنه لضمان العدالة بين جيل اليوم وأجيال الغد يتوجب على الشركات الحفاظ على الموارد الطبيعية خاصة المورد المائي واستغلاله بطريقة رشيدة وعقلانية.

فاستعادة المؤسسات لدورها الاجتماعي سيقتضي اهتمامها بكل الجوانب التي تمس المجتمع بما في ذلك التعليم والثقافة والبيئة والموارد البشرية، من أجل تحسين صورتها في المجتمع ومحاولة الابتعاد عن دائرة المساءلة من طرف الجهات التي تتبنى حماية المجتمع.

مشكلة الدراسة

تسعى الدراسة إلى فك لغز التساؤل الرئيس التالي:

ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه المسؤولية الاجتماعية في ترشيد استغلال الموارد المائية؟

وانطلاقا من التساؤل الرئيس يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمسؤولية الاجتماعية ؟ وما هي أهميتها؟ ومبادئها؟
- ماذا نعني بترشيد استغلال الموارد المائية ؟ و ما هي آليات ذلك ؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على النقاط التالية :

- تحديد المفاهيم الأساسية للمسؤولية الاجتماعية وأهميتها والمبادئ التي تقوم عليها .
- تسليط الضوء على مشكل ندرة الموارد المائية وطرق ترشيد استغلالها .
- إبراز الدور الذي تلعبه المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في تعزيز عقلنة استغلال الموارد المائية .

نموذج الدراسة

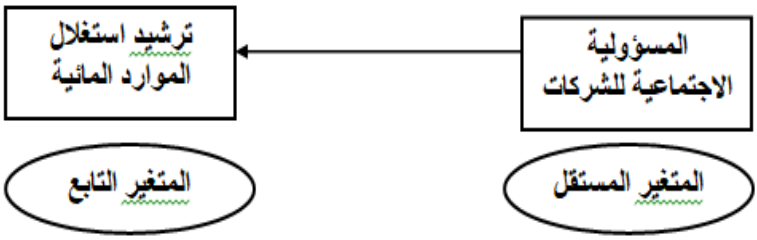

الإطار النظري للدراسة

أولا : المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

❖ مفهوم المسؤولية الاجتماعية

اختلفت المفاهيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات باختلاف الزوايا التي تنظر إليها ، ونظرا لحداثة هذا المفهوم لم يجر اتفاق عام حوله ومن بين أهم هذه التعريفات نجد ما يلي:

عرفها البنك الدولي على أنها التزام بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيها والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في آنٍ واحد . [1]

عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة على أنها التزام مستمر من قبل الشركات على التصرف بشكل أخلاقي والمساهمة في التنمية الاقتصادية مع ضرورة تحسين نوعية الحياة للقوى العاملة والمجتمع المحلي قصد تحقيق تنمية مستدامة .[2]

عرفها الاتحاد الأوروبي على أنها مفهوم تقوم المؤسسات بمقتضاه بتضمين اعتبارات بيئية واجتماعية في أعمالها ، وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي، ويركز الاتحاد الأوروبي على فكرة أن المسؤولية الاجتماعية هي مفهوم تطوعي لا يستلزم سن القوانين أو وضع قواعد محددة تلتزم بها المؤسسات للقيام بمسؤولياتها اتجاه المجتمع .[3]

---

[1] *Capron Michel et Françoise Quairel-Lanoizelée, (2007),* ***la responsabilité d'entreprise****, éditions la découverte, Paris, p23.*

[2] ***The social role of business****, New Zealand business council for sustainable development , December 2010, p6.*

[3] *حسين الأسرج ،* ***المسؤولية الاجتماعية للشركات*** *، المعهد العربي للتخطيط ، مجلة جسر التنمية ، العدد 90 ، الكويت ، 2010 ، ص 3 .*

كما عرفتها **المنظمة العالمية للمعايير** بأنها : تحمل المسؤولية الناجمة عن أثر النشاطات التي تقوم بها على المجتمع والمحيط لتصبح نشاطاتها منسجمة مع منافع المجتمع والتنمية المستدامة .

وأكدت **الغرفة التجارية العالمية** على أن المسؤولية الاجتماعية هي جميع المحاولات التي تساهم في تطوع المؤسسات لتحقيق تنمية ذات اعتبارات أخلاقية واجتماعية ، وبالتالي فان المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من الشركات دون وجود إجراءات ملزمة قانونيا ، فهي تتحقق بالإقناع والتعليم .[4]

في حين يعرفها بعض المهتمين والمتخصصين أمثال **Grond** على أنها الانتقال من ذلك المفهوم الفلسفي إلى مفهوم أدق يشمل جل العوامل التي يمكنها تحقيق التنمية المستدامة دوم التضحية بالأداء الاقتصادي للشركة .[5]

كما عرفت من طرف **Christine** على أنها الطرق التي بواسطتها تسعى الشركة إلى التواصل مع المجتمع الذي تعمل فيه ومواءمة قيمها وسلوكها مع تلك الجهات المعنية من أصحاب المصالح والتي تشمل الموظفين والعملاء والموردين والحكومة والبيئة والمجتمع ككل. [6]

عرفها **David** على أنها النشاطات التي من خلالها يمكن للشركات دمج نشاطاتها الاجتماعية والبيئية في عملياتها التجارية وتفاعلها بذلك مع أصحاب المصلحة على أساس طوعي[7]

بناء على ما سبق ونظرا لتعدد التعريفات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية يتضح لنا أن هذه المفاهيم قد تباينت في محتواها ، ومضامينها والجوانب التي تم التركيز عليها، وإن اشتركت في هدف أو أكثر ، وعليه يمكن إعطاء تعريف شامل لها، باعتبارها " **مجموعة القرارات والأفعال التي تتخذها الشركة للوصول إلى الأهداف المرغوبة والقيم السائدة في المجتمع والتي تمثل في نهاية**

---

[4] حسين الأسرج ، ***المسؤولية الاجتماعية للشركات*** ، مرجع سابق ، ص 3 .

[5] *Grond J P , "**la prise en compte du concept de responsabilité sociale**" group de travail ORSE, Juin, 2003.*

[6] *Christine A Mallin , **corporate social Responsibility : A case study Approach** , MGP Books Group, UK, 2009, p1.*

[7] *David crowther & Guler Aras , **corporate social responsibility**, De Montfort University, UK, 2008. p 11 .*

الأمر جزءا من المنافع الاقتصادية المباشرة لإدارة الشركة والساعية إلى تحقيقها كجزء من إستراتيجيتها"

❖ **أهمية المسؤولية الاجتماعية**

يمكن تحليل أهمية المسؤولية الاجتماعية من خلال النقاط التالية : [8]

- **بالنسبة للمؤسسة**
  - تحسين صورة الشركة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال، باعتبارها مبادرات طوعية اتجاه المجتمع .
  - من شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف .
  - تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوبا فعالا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع ، كما أن هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبنيها.
- **بالنسبة للمجتمع**
  - الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.
  - تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع.
  - ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين الشركات ومختلف الفئات ذات المصلحة .
  - الارتقاء بالتنمية انطلاقا من زيادة تثقيف وانتشار الوعي الاجتماعي وهذا ما يساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية .
  - زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع ، مع توليد شعور عالي بالانتماء من قبل الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة كالمعوقين وقليلي التأهيل .
- **بالنسبة للدولة**
  - يؤدي الالتزام بالمسؤولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية .

[8] محمد بولصنام، فاطمة الزهراء نويجي،

- المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها قادرة على القيام بأعبائها بعيدا عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا المجال.
- تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها الصحية، الثقافية والاجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك و في ظل تزايد الاهتمام بمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات، يثور التساؤل حول الأسباب التي تشجع المنظمات على الالتزام بهذه المسئولية خاصة في ضوء ما تنطوي عليه من أعباء مالية ومادية .وتشير التجارب الدولية إلى أن أهمية تبني الدور الاجتماعي يتمثل فيما يلي : [9]

1) تحسين الأداء المالي: البحوث التي أُجريت في هذا المجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات قد بيّنت وجود صلة حقيقية بين الممارسات المسؤولية اجتماعياً للشركات والأداء المالي الإيجابي.

2) تخفيض تكاليف التشغيل: هنالك مبادرات كثيرة تستهدف تحسين الأداء البيئي وتؤدي إلى خفض التكاليف مثل تقليل انبعاث الغازات التي تسبب تغير المناخ العالمي أو تقليل استخدام المواد الكيميائية الزراعية، كما يمكن تقليل تكاليف التخلص من النفايات من خلال مبادرات إعادة تدويرها .والجهود المبذولة في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات في مجال الموارد البشرية مثل جداول العمل المرنة، والتناوب على الوظائف وغير ذلك من البرامج المتصلة بمكان العمل تؤدي إلى خفض نسبة غياب العاملين، وزيادة الاحتفاظ بعدد كبير من الموظفين شديدي الحماس للعمل، والفعالية والكفاءة الإنتاجية، وخفض تكاليف التوظيف والتدريب.

3) تحسين سمعة الشركات: والتي تُبنى على أساس الكفاءة في الأداء، والنجاح في تقديم الخدمات، والثقة المتبادلة بين المنظمات وأصحاب المصالح ومستوى الشفافية الذي تتعامل به هذه المنظمات ومدى مراعاتها للاعتبارات البيئية واهتمامها بالاستثمار البشري ويسهم التزام المنظمات بمسئوليتها الاجتماعية بدرجة كبيرة في تحسين سمعتها .

---

[9] *مولاي لخضر عبد الرزاق، بوزيد سايح، **دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات**، الملتقى الدولي حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع..ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، يومي 23-24 فيفري 2011، ص 9، 10.*

4) تعزيز المبيعات وولاء العملاء: إن العودة بصورة ملحوظة إلى تثمين النقاء البيئي والمنتجات الطبيعية قد دفع المستهلكين إلى الاهتمام الخاص بعمليات الإنتاج وتأثير هذه العمليات والمنتجات على البيئة، على الرغم من أن منظمات الأعمال التجارية يجب عليها أن تفي في المقام الأول بالمعايير الشرائية للمستهلكين مثل الأسعار، وجودة السلع، وتوفرها، وسلامتها وملاءمتها، فإن الدراسات تظهر تزايد الرغبة في الشراء) أو عدم الشراء (بسبب بعض المعايير الأخرى المستندة إلى قيم مثل قلة التأثير على البيئة، وعدم استخدام مواد أو مكونات معدّلة وراثياً.

5) زيادة الإنتاجية والجودة: إن الجهود التي تبذلها المنظمات في سبيل الاضطلاع بالمسؤولية الاجتماعية من خلال القوة العاملة والعمليات التي تقوم بها تؤدي في الغالب إلى زيادة الإنتاجية وتخفيض معدل وقوع الأخطاء وتعزز الفعالية والكفاءة عن طريق تحسين ظروف العمل وزيادة مشاركة الموظفين في صنع القرار.

6) زيادة القدرة على جذب الموظفين والاحتفاظ بهم: المنظمات المسؤولة اجتماعياً يسهل عليها تعيين موظفين ذوي كفاءة عالية والمحافظة عليهم، ويؤدي ذلك إلى خفض تكاليف التوظيف والتدريب . ويتم في الغالب تعيين الموظفين من المجتمع الذي تعمل فيه الشركة ولهذا السبب، ستصبح القيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات متسقة مع قيم الموظفين، الشيء الذي يستبعد أي تعارض من حيث القيم ويعزز بيئة العمل.

كما يمكن ذكر المزيد من العناصر التي تمثل أهمية وهي ما يبنى عليه مشجعو المسؤولية الاجتماعية بالشركة حجتهم وهي :[10]

- **توقعات الجمهور:** الاهتمامات الاجتماعية للشركة تدعم الأهداف الاقتصادية .
- **الأرباح طويلة الأمد:** إن الأعمال المسؤولة اجتماعيا تميل لأن تكون أكثر ضمانا لتحقيق الأرباح طويلة الأمد، وهذه نتيجة لطبيعة العلاقة الجيدة مع المجتمع وتحسن صورتها لدى الجمهور
- **الالتزام الأخلاقي:** مراعاة ما هو الصواب من الخطأ في كل نشاطاتها .
- **الصورة الذهنية للجمهور:** إضافة هدف إرضاء الجمهور لكسب ثقة وولاء أكبر فئة من المجتمع .

---

[10] *نجم عبود نجم، **أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص 214 .*

- **البيئة الأفضل:** التزامها بحل المشكلات الاجتماعية الصعبة من أجل توفير حياة أفضل ومستويات استقرار أفضل للمجتمع.
- **عدم تشجيع صدور لوائح حكومية:** والتي من شأنها أن تكلف المنظمة والتزامها بالمسؤولية يجنبها هذه التكاليف .
- **الموازنة بين المسؤولية والقوة:** متابعة الأعمال بالمسؤولية الاجتماعية أي إعطاء الصورة الحسنة عن أعمال الشركة .
- **امتلاك الموارد:** إن الأعمال تمكن من امتلاك الموارد المالية والمادية التي تقدم الدعم الاجتماعي والمشروعات الحسنة للمجتمع.
- **تفوق الوقاية على العلاج:** من خلال دورها في حل المشكلات في وقتها قبل أن تتفاقم وتصبح مكلفة أو صعبة الحل.

❖ **مبادئ المسؤولية الاجتماعية**

نظرا لعدم اليقين بطبيعة المسؤولية الاجتماعية للشركات فانه من الصعوبة إعطاء تعريف واضح لهذا المفهوم والتأكد من أن هذا النشاط أو ذاك يندرج تحت مسمى المسؤولية الاجتماعية ، وعلى هذا الأساس فإنه من الواجب التعرض للأنشطة التي تدخل ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية ولا يتم ذلك إلا بعد معرفة مبادئها والتي يمكن إيجازها فيما يلي : [11]

- **الاستدامة (sustainability)**

تتعلق الاستدامة بكل الإجراءات المتخذة في الوقت الراهن من أجل بناء الخيارات المتاحة في المستقبل ، فإذا ما تم استخدام الموارد المتاحة بطريقة مفرطة لن تصبح متوفرة للاستخدام في المستقبل ، وهذا الأمر يثير المخاوف خاصة في ظل محدودية الموارد .

إن محدودية الموارد الخام خاصة ذات الطابع ألاستخراجي كالحديد والفحم يجب أن تعنى باستخدام عقلاني حتى تكون متاحة للاستخدام في المستقبل ، بالإضافة إلى ضرورة إيجاد البدائل المناسبة ، مع ضرورة التنسيق بين تكلفة الموارد المتبقية والمصاريف التشغيلية للشركات .

[11] *David crowther & Guler Aras , **corporate social responsibility**. ibid . p 14 -17.*

فالاستدامة مبدأ أساسي من مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات يقتضي بضرورة الاستخدام الأمثل للموارد التي يمكن أن تتجدد ، فمثلا يمكن إعادة زرع الأشجار محل تلك التي تستهلك في الإنتاج .

إن مبدأ الاستدامة سيعطي للشركة مفهوما أوسع يشمل الجوانب الاجتماعية إلى جانب الاقتصادية ، ليس فقط من أجل قياس التكاليف في الوقت الحالي إنما البحث عنها والتخطيط لها مستقبلا ، ومن شأن هذه التدابير الحفاظ على مستقبل الموارد المتاحة ، ولا يتم ذلك إلا عن طريق الرفع من كفاءة الإنتاج .

- **المساءلة (Accountability)**

تعني المساءلة اعتراف الشركة بكل تأثيراتها الخارجية والداخلية، مما يحتم عليها تقدير حجم هذه الآثار، والإبلاغ عنها للأطراف المتضررة من حكومة وعمال وعملاء ومجتمع.

إن هذا الاعتراف بالمساءلة يعني أن المؤسسة جزء من المجتمع ولها مسؤولية متبادلة مع جميع أطرافه ، وعلى هذا الأساس يمكن لهؤلاء الأطراف اتخاذ تدابير ضد الشركة وعليها بالمقابل تبرير جميع الأعمال التي تقوم بها .

يوجب مبدأ المساءلة وضع التدابير المناسبة المتعلقة بأداء الشركة وبيئتها الخارجية والإجراءات المتخذة من طرفها ، وهذا ما يتطلب تخصيص تكاليف تعنى بهذا الجانب بالإضافة إلى إعداد تقارير تعتمد على الخصائص التالية :

- أن يكون التقرير مفهوما لجميع الأطراف.
- أن يكون ذا أهمية لمستخدمي هذه المعلومات.
- أن يتمتع بالموثوقية والدقة في القياس و البعد عن التحيز .
- أن يكون التقدير متنوعا بين الكمي والنوعي حتى يسهل فهمه من طرف المستخدمين المختلفين لهذه التقارير.

إن عدم اليقين الناتج عن الفهم الخاطئ لبعض آثار الشركة التي تظهر بأنها ايجابية وتحمل في طياتها الكثير من السلبيات يحتم ضرورة إيجاد معايير تعنى بهذا الشأن ، بل وإن هذا المشكل يعتبر أحد أهم مداخل المحاسبة البيئية التي تسعى إلى تطوير معايير بيئية تحدد النشاطات التي لها أثر كبير على البيئة .

- **الشفافية (Transparency)**

يعني مفهوم الشفافية أن تعلن الشركة بشكل واضح ودقيق وعادل عن سياساتها وقراراتها وأنشطتها خاصة فيما يتعلق بالتأثيرات على البيئة الداخلية والخارجية والآثار المحتملة على البيئة والمجتمع والعمال والعملاء ، مع ضرورة أن تكون هذه المعلومات متاحة لكل الأطراف ذوي العلاقة ، المتأثرين أو المحتمل تأثرهم بنشاطات الشركة .

كما يضيف آخرون بعض المبادئ والتي يرونها من أساسيات المسؤولية الاجتماعية للشركات ونوجزها فيما يأتي :[12]

- **مبدأ الإذعان القانوني** : أي أن تلتزم الشركة بجميع القوانين واللوائح السارية المحلية منها الدولية المكتوبة منها والمعلنة والمنفذة طبقا لإجراءات راسخة ومحددة.
- **مبدأ احترام الأعراف الدولية** : أن تحترم الشركة الاتفاقيات الدولية والحكومية واللوائح التنفيذية والإعلانات والمواثيق والقرارات والخطوط الإرشادية عند قيامها وممارستها للمسؤولية الاجتماعية .
- **مبدأ احترام مصالح الأطراف المعنية** : أن تقر المؤسسة وتتقبل أن هناك تنوعا بالمصالح للأطراف المعنية وتنوعا في أنشطة ومنتجات الشركة الرئيسية والثانوية وغيرها من العناصر التي قد تؤثر على تلك الأطراف المعنية .
- **مبدأ احترام حقوق الإنسان الأساسية** : أن تنفذ المؤسسة السياسات والممارسات التي من شأنها احترام الحقوق الموجودة في الإعلان الرسمي لحقوق الإنسان .

ثانيا : ترشيد استغلال الموارد الطبيعية بما في ذلك المورد المائي

تعد المياه من أهم الموارد الطبيعية كونها الركيزة الأساسية لكافة الأنشطة البيولوجية، الاجتماعية والاقتصادية، وندرة هذا المورد تؤدي إلى العديد من المشاكل، فالواقع يستدعي ممارسات فعالة ورشيدة حول حجم ونوعية ما يتاح من هذه المورد وطريقة استخدامه .

❖ **مفهوم الموارد الطبيعية**

يندرج ضمن مفهوم الموارد الطبيعية كل من العناصر التالية :

- سطح الأرض وما يحتويه من غابات ومراعي .

[12] صالح السحيباني ، ***المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية "حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية"*** ، *المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية و التقييم والاستشراف ، بيروت ، الجمهورية اللبنانية ، 2009، ص 9 .*

- باطن الأرض وما يحتويه من مواد معدنية مختلفة ومصادر للطاقة .
- الهواء أو الغلاف الجوي المحيط بالأرض وما يحتويه من غازات .
- موارد المياه كالأنهار والبحار والمحيطات وما تتضمنه من أحياء مائية.

❖ **أصناف الموارد الطبيعية**

يمكن تصنيف الموارد الطبيعية إلى نوعين أساسين هما: [13]

1.الأرصدة (الموارد غير المتجددة)

هي تلك المواد ذات الرصيد الثابت الذي لا يمكن زيادته خلال أي فترة زمنية وبالتالي فان عرض هذه الموارد سيكون ثابتا بالمعنى المادي ولا بد أن يأتي وقت وتنضب فيه ، والموارد غير المتجددة ليست متجانسة تستهلك وتفنى بالاستعمال مثل النفط والغاز والفحم ومنها موارد يمكن إعادة استعمالها كالمعادن والمياه .

2.التيارات (الموارد المتجددة)

هي الموارد القابلة للتجدد بصورة طبيعية ، كالأراضي الزراعية والغابات والمراعي ، المياه، الهواء، الحيوانات، الطيور، الأسماك، ولكن تغير الظروف الطبيعية المواتية لاستمرار تجدد هذه الموارد عن طريق التلوث مثلا أو إساءة الاستغلال والإفراط في الاستخدام من شأنه أن يؤثر على استمرار تجددها.

المورد المائي وأهمية ترشيد استغلاله [14]

تعد المياه أساس الحياة وهو مورد حيوي يرتكز عليه إنتاج الغذاء، وبشكل أهم عناصر البيئة ويلعب دورا رئيسيا في التنمية بكافة جوانبها، وهذا لقوله عز وجل" *وجعلنا من الماء كل شيء* حي" صدق الله العظيم **سورة الأنبياء الآية 30.**

يعد المصدر الرئيسي للمياه هو مياه الأمطار الهاطلة والتي تغذي المياه السطحية والجوفية ويفقد الجزء الأكبر منها عن طريق التبخر.

ويعتبر ترشيد استهلاك المياه من المواضيع الحيوية التي تشغل الرأي العام العالمي ولا ينبغي تجاهلها وهي مسؤوليتنا جميعا للحفاظ على الموارد الطبيعية وممارسة الأساليب الحضارية في التعامل مع المياه وتكييف عاداتنا اليومية مع الحلول العملية التي تقدمها الدراسات العملية في هذا المجال

[13] أحمد مندور وأحمد رمضان نعمة الله ، اقتصاديات الموارد والبيئة ، مؤسسة شباب الجامعة ، القاهرة ، 1995 .

[14] ميثاق الموارد الطبيعية، دليل أصحاب المصلحة، 2010، ص ص 1، 2

والترشيد هو الاستخدام الأمثل للمياه بحيث يؤدي إلى الاستفادة منها بأقل كمية وبأرخص التكاليف المالية الممكنة في جميع مجالات النشاط.

ولعل الحديث عن ترشيد الاستهلاك يهدف أساسا إلى توعية المستهلك بأهمية المياه باعتبارها أساس الحياة وتنمية الموارد المائية الذي أصبح مطلبا حيويا لضمان التنمية المستدامة في كافة المجالات الصناعية والسياحية والزراعية وذلك عن طريق العمل على تغيير الأنماط والعادات الاستهلاكية اليومية بحيث يتسم السلوك الاستهلاكي للفرد أو للأسرة بالتعقل والاتزان والرشاد حيث يشب الإفراد على ممارسة العادات التي يجدون عليها الآباء والأمهات والإخوان ولا يعرفون أي طريق أخرى أفضل, و الدعوة إلى ترشيد الاستهلاك لا يقصد بها الحرمان من استخدام المياه بقدر ما يقصد بها العمل على تربية النفس والتوسط وعدم الإسراف في الاستفادة من نعمة من نعم ا لله عز وجل والتي حث عليها في الآية الكريمة «وكلوا واشربوا ولا تسرفوا انه لا يحب المسرفين« .

والهدف من ترشيد استهلاك المياه :

- التوجيه نحو الاستخدام الأمثل للمياه الصالحة للشرب والمحافظة عليها.
- الترشيد بشكل عام في استهلاك المياه وخاصة في القطاعات الحكومية والصناعية والسكنية والتجارية .
- التوعية العامة لجميع أفراد المجتمع والتأكيد علي أهمية الترشيد.
- تخفيض قيمة فاتورة الاستهلاك.
- البعد عن الإسراف المنهي عنه.

الماء نعمة حباها الله وأسبغها على البشر والحفاظ عليها أمرٌ في غاية الأهمية وترشيد استهلاك الماء والأمن المائي من المفاهيم الحديثة التي باتت واسعة الانتشار بين أفراد المجتمع لأنها على تماس مباشر مع حياتهم اليومية .

و إن واقع الحال يشير إلى القصور في جوانب متعددة من الممارسات اليومية لاستهلاك المياه مما يؤدي إلى هدر هذا المورد الحيوي واستنزافه بلا محددات لهذه الثروة القابلة للنفاد . وعليه لابد من أن تستخدم التوعية النفسية بصورة تنسجم مع متطلبات الحياة المعاصرة لإحداث التطوير الفكري والسلوكي المنشود.

وقد تنبهت الدول العربية والمؤسسات العلمية والبحثية إلى ضرورة التصدي ووضع الخطط والدراسات وإقامة المؤتمرات الخاصة لإشاعة الاستهلاك التقشفي في استخدامات المياه في جميع مناحي الحياة .

وتعد مشكلة استهلاك المياه من المشاكل التي تواجه الأفراد اقتصادياً واجتماعياً، فالاستهلاك غير المسوغ للمياه يعني إهدار هذا المورد الحيوي , الذي يشكل أهمية حيوية في حياة الأفراد والمجتمع وإننا نشهد اليوم اهتماماً متزايداً بترشيد استهلاك المياه وعلى المستويات الاجتماعية المختلفة والتي أخذت تنادي جميعاً بأهمية هذا الترشيد وتشترك في تحمل هذه المسؤولية ,فضلاً عن أن الفرد وعلى المستوى الشخصي ينبغي أن يمارس دوراً أساسياً ومهماً في تحقيق عملية الترشيد .

وفي نظرة سريعة لهذا الدور نجد أن قابلية النضب والاستنزاف تتنامى أيضاً نتيجة للاستهلاك الذي حصل بفعل متطلبات النمو السكاني والتطور الاقتصادي والاجتماعي. وبسبب نضوب بعض الموارد المائية نتيجة للجفاف وتزايد معدلات التصحر ,نجد أن مسألة العجز المائي باتت من المشكلات التي تعد أخطر التحديات التي تتطلب مواجهتها والتخطيط لها من خلال أساليب علمية وتكنولوجية يصاحبها توعية نفسية وتربوية بأهمية ترشيد الاستهلاك .وأن القصور في هذا الجانب سوف يجعل من مشكلة العجز المائي تتعاظم بسبب أن معظم الأنهار في الوطن العربي منابعها من خارجه فضلاً عن استمرار الجفاف في عدد من أجزاء الوطن العربي وانتشاره.

فلابد من أن تشحذ الهمم للتفكير الجدي بالأمن المائي وترشيد المتاح من المياه مع العمل على اكتشاف مصادر جديدة له .

لأن تغير نمط استهلاك المياه سيكون في مقدمة التحديات لخطط التنمية العربية وقد نبّهت إلى ذلك مؤتمرات خبراء المياه العرب إذ دقت ناقوس الخطر ودعت إلى ترشيد استهلاك المياه بشكل دقيق وصارم.

واقترح الخبراء أن يصبح للمياه سعراً يوازي ندرتها المتوقعة وذلك لإجبار المستهلكين على التقنيين وأشاروا إلى ضرورة إشاعة استهلاك تقشفي جديد لاستخدامات المياه المنزلية.

وأشارت دراسة إلى أن المياه يجب أن تعامل معاملة الثروات المعدنية القابلة للنفاذ.

الأمر الذي يدعونا إلى الإسهام في توفير هذا الأمن من خلال استخدام أساليب للتوعية النفسية غايتها تغيير الأنماط السلوكية في الاستهلاك والترشيد للمياه.

✓ **التربية المائية واجب ومسؤولية وطنية واجتماعية**

هناك من الدلائل ما يفيد سوء استغلال الإنسان لبيئته المائية متمثلاً ذلك في استنزاف الموارد المائية العذبة وتلويث مجاريها ومسطحاتها، وبالرغم من الأهمية القاطعة للمياه التي تفرض على الإنسان مسؤولية الحفاظ عليها, لأنها جزء من الحفاظ على حياته وحياة الكائنات الحية المسخرة له، فلا بقاء لهذه الكائنات بدون الماء، كما أنه لا بقاء للبيئة كلها في ظل عدم توفر الماء العذب الصالح للاستخدام .

ومشكلات نقص وتلوث المياه ليست مشكلات فنيه خالصة، بل لابد من مشاركة جميع أفراد المجتمع في علاج هذه المشكلة، وذلك عن طريق تربيتهم تربية مائية تركز على إنماء الوعي المائي وتنمية المهارات والاتجاهات والسلوكيات السليمة لدى المواطنين، انطلاقاً من إمكانية إعداد الفرد المتفهم لموارده المائية، والمدرك لظروفها, والواعي بما يواجهها من مشكلات وما يتهددها من أخطار، والقادر على المساهمة الايجابية في التغلب على هذه المشكلات والحد من تلك الأخطار عن طريق برامج التربية المائية .

✓ **الوعي المائي** :مصطلح ومفهوم جديد علينا.. لكن دراسات علمية حديثة تحدثت كثيراً عن هذا المفهوم وأعطت تعريفاً خاصاً به فهو :**إدراك الفرد للمشكلة المائية كإحدى المشكلات البيئية من حيث حجمها وأسبابها وأبعادها وكيفية مواجهتها, وتأثير الإنسان فيها وتأثره بها، والشعور العميق بالمسؤولية تجاه مواجهة هذه المشكلة والتصدي لها.**

وهذا يفرض على الأجيال الحالية والقادمة المزيد من الاهتمام بالمياه العذبة بوجه عام ، وذلك بعد تفاقم أزمة المياه على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، وأن تزيد من وعيها بكل ما يتعلق به وتجعله محوراً مهماً وأساسياً لفكرها وعملها، وتترجم ذلك بصفة مستمرة إلى عمل متواصل من أجل تنمية وترشيد استخدام مياهه والمحافظة عليها من الهدر والتلوث

ونحن نعلم انه كلما كان الفرد يتمتع برصيد قيمي زاخر بالمبادئ الحضارية ارتفع مؤشر الإحساس بالمسؤولية وسمت مفاهيم المواطنة الحقة لديه وهو سمو متوهج في هذه الحالة يدفع صاحبه إلى عملية تفعيل القيم إلى واقع سلوكي ملموس .

النتائج والتوصيات

- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تعبر عن الآليات التي يمكن من خلالها رصد وضمان التزامها بالقانون والمعايير والقواعد الدولية بشكل طوعي في ظل احترامها لمثلث المثالية : الكوكب ، الناس ، الربح
- يهدف الإستغلال الرشيد للموارد الطبيعية بالدرجة الأولى إلى إحداث توازن بين النمو الاقتصادي للأجيال الحاضرة والمقبلة في ظل إطار تخطيط مسبق للموارد المتاحة وآلية تحديد ما يتجدد منها.
- لابد ان يكون هناك التزام كبير من طرف المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية والتي تتجسد من خلال الأنشطة المتعلقة بالمجتمع والبيئة والموارد البشرية والصحة والسلامة .
- لابد على المؤسسات التميز من خلال اهتمامها وبشكل مستمر بالإفصاح عن النشاطات التي تقوم بها في ظل المسؤولية الاجتماعية .
- على المؤسسات السعي نحو تعزيز دورها الاجتماعي بالالتزام بكل ما من شأنه استغلال الموارد بطريقة عقلانية ، وتحسينها المستمر لظروف الإنتاج بطرق تحمي وتحافظ على البيئة بما في ذلك حماية وترشيد استغلال الموارد المائية .
- لابد على المؤسسات السعي نحو تدعيم صورتها لدى البيئة الداخلية والخارجية لها وهذا من أجل تحقيق هدف ربحي واجتماعي في آن واحد .

قائمة المراجع

المراجع العربية

❖ حسين الأسرج ، **المسؤولية الاجتماعية للشركات** ، المعهد العربي للتخطيط ، مجلة جسر التنمية ، العدد 90 ، الكويت ، **2010** .

❖ فيليب كوتلر و نانسي لي ، **المسؤولية الاجتماعية للشركات** ، ترجمة : علاء أحمد إصلاح ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، مصر ، **2011** .

❖ أحمد الكردي، **المسؤولية الاجتماعية للشركات: التحديات والأفاق من أجل التنمية**، مجلة العلوم الاجتماعية، على الرابط التالي:

(http://www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=1957

2012/08/10) على الساعة : 18.34 .

❖ مولاي لخضر عبد الرزاق، بوزيد سايح، **دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات**، الملتقى الدولي حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع..ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، يومي 23-24 فيفري **2011**.

❖ نجم عبود نجم، **أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، **2006**.

❖ صالح السحيباني ، **المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية "حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية"** ، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية و التقييم والاستشراف ، بيروت ، الجمهورية اللبنانية ، **2009**.

❖ أحمد مندور وأحمد رمضان نعمة الله ، اقتصاديات الموارد والبيئة ، مؤسسة شباب الجامعة ، القاهرة ، **1995** .

المراجع الأجنبية

❖ Capron Michel et Françoise Quairel-Lanoizelée, **la responsabilité d'entreprise**, éditions la découverte, Pari.2007.

❖ **The social role of business**, New Zealand business council for sustainable development , December 2010.

❖

❖ Grond J P , **"la prise en compte du concept de responsabilité sociale**" group de travail ORSE, Juin, 2003.

❖ Christine A Mallin **, corporate social Responsibility : A case study Approach** , MGP Books Group, UK, 2009.
❖ David crowther & Guler Aras **, corporate social responsibility**, De Montfort University, UK, 2008.